ملاحظات حزب الجبهة الوطنية

حول مبادرة السيد رئيس المجلس الرئاسي

السبت 12 شوال 1440
الموافق: 15 يونيو 2019

نظرا لاستمرار المعارك دفاعا عن طرابلس وعن مبادئ وغايات ثورة فبراير وفي مقدمتها الدولة المدنية، وتصديا للعدوان السافر الهمجي الذي يهدف إلى الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح وإخضاع البلاد مجددا لحكم عسكري ديكتاتوري،
وتقديرا للأعداد غير المسبوقة من الشهداء الذين ارتقوا إلى ربهم والجرحى ومبتوري الأطراف وهم يتصدون للعدوان،
ونظرا للحجم الكبير من الدمار والخراب الذي ألحقه المعتدون بعديد من أحياء طرابلس وضواحيها، ما نجم عنه نزوح عشرات الآلاف من سكان طرابلس الذين أصبحوا يواجهون مصاعب متنامية، ونظرا للحاجة الماسة إلى تمتين وحدة الصف والمحافظة على تماسك الجبهة وتعزيز الثقة بين القيادة المدنية والمقاتلين من الجيش والقوات المساندة. لكل ذلك: فإن أي مبادرة ينبغي أن ترتكز أساسا على الأمور التالية:

1. تعزيز وإدامة زخم معركتنا الدفاعية وتلبية كل احتياجات ومطالب المقاتلين من أسلحة ومعدات وذخائر وإسناد معنوي.
2. تنفيذ استحقاقات النفير العام المعلن والتعامل مع أية أطراف مساندة للعدوان بما تمليه استحقاقات النفير.
3. التحرك دوليا من أجل استجلاب الدعم بكل أنواعه والعمل على استخلاص إدانة صريحة للعدوان والدول المساندة له والتي باتت معروفة.
4. اتخاذ إجراءات مع الدول التي تدعم العدوان كل بالطريقة التي تتناسب مع المعطيات.
5. مطالبة الأمم المتحدة بتغيير رئيس بعثتها نظرا لعدم اتصافه بالحياد.
6. ايجاد الحلول لمعالجة الأزمات (الوقود الكهرباء وغيرها) ومعالجة مشاكل النازحين.
7. التعامل مع المقاتلين التابعين لحفتر على أنهم أعداء ووقف مرتبات الضباط والجنود الذين يقاتلون معه.

هذه الركائز تتطلب الارتقاء بأداء الحكومة وأجهزتها المختلفة والتي يكون من أهم أهدافها وتحركها الدبلوماسي هو وضع الدول الداعمة لمشروع حفتر أمام مسؤولياتها والضغط عليها ومحاسبتها في المحافل الدولية، وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

1. خلق هيكلية "حكومة حرب أو أزمة" تتكون من الوزارات التي تقع تحت اختصاصاتها القطاعات الرئيسية في إدارة الأزمة (الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والصحة والحكم المحلي، الخ....).
2. معالجة وضع الوزراء الذين لم يكن أداؤهم يتناسب مع المعركة، وتسمية وزراء في الوزارات الشاغرة.
3. تعيين وزير الدفاع واستبدال رئيس الأركان الحالي وتمنح لهم صلاحيات عسكرية واسعة في قيادة العمل العسكري بمهمة التصدي لمشروع عسكرة الدولة (مشروع حفتر) وهزيمته و التمهيد لبسط الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرط أساسي في التمهيد لأي انتخابات في ليبيا.

4. تعيين سفراء جدد وعلى الأخص في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن ودول الطوق والاتحاد الأفريقي وذلك بأسرع ما يمكن.
5. مراعاة استبعاد المؤيدين لحفتر من مواقع اتخاذ القرار وتنفيذه وإتاحة المجال للعناصر المشهود لها بالوطنية والتمسك بأهداف ثورة فبراير.

هذه هي المبادرة المطلوبة أما ما يطرح الآن فسيؤدي إلى تفكك الجبهة ويستغل من قبل أطراف أخرى لتحويلها خدمة لأهدافهم، وتستغلها الدول المؤيدة لحفتر، وسيفسر على أنه مخرج سياسي لحفتر والقوى الداعمة له، كما ستؤدي إلى انخفاض مستوى الضغط الدولي المتنامي على الدول الداعمة لحفتر وذلك من خلال قفزها على هذه المبادرة السياسية وتأييدها في العلن ومحاولة تطويعها لخدمة أهدافها (ويلاحظ أن هذه الدول خطابها السياسي يتنصل من مشروع عسكرة الدولة في الوقت الذي تقدم فيه الدعم العسكري لحفتر).

عندما يتم طرح مبادرة عامة تسعى لتحشيد دعم واسع (محلي ودولي)، وتأخذ المبادرة مجراها الطبيعي، سيفقد صاحب المبادرة السيطرة على مسارها ومخرجاتها حيث سيتبنى الطرح العام (انتخابات، مصالحة ، حكومة مدنية، الخ...) عدة أطراف دولية وعلى رأسِها بعثة الأمم المتحدة ولن يستطيع صاحب المبادرة أن يوقف تحول هذه المبادرة من قبل أطراف مثل بعثة الأمم المتحدة أو أطراف دولية أخرى من وضعها كخارطة طريق تشمل اقحام حفتر وداعمي المشروع العسكري.

وإن كان الغرض من المبادرة هي مناورة لإحراج الطرف الآخر، فقد تنقلب المعطيات بحيث يفرض علينا القبول بوقف اطلاق نار دون شروط كشرط مسبق لتنفيذ بنود أي اتفاق سياسي، وبدلا من إحراج الطرف الآخر أو نقل المناورة في صفوفه فقد تصبح إحراجا لنا وتبث المناورة في صفوفنا مما قد يؤدي إلى انقسام حاد في صفوف القوة المساندة للجيش الليبي الداعم للوفاق وسيجعل ضمناً مطلب وقف إطلاق النار شرط أساسي في تبني أي مبادرة سياسية.

طرح مبادرة سياسية تتعلق بإجراء انتخابات واستحداث ركيزة دستورية جديدة في هذه المرحلة ستؤثر سلباً على الموقف العسكري الذي يتصدى لمشروع عسكرة الدولة.

كما أن خلق إطار دستوري جديد لاجراء انتخابات في الوقت الذي يوجد فيه إطار دستوري قائم مستند عليه الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري، وهو الإطار الدستوري الذي يشرعن وجود المجلس الرئاسي نفسه (صاحب المبادرة) وتجاهل المؤسسات المنبثقة عن هذا الإطار الدستوري لاستحداث مسار دستوري جديد من خارج الهيكلية الدستورية القائمة سيخلق فرص للطعن في دستورية مخرجات أي مبادرة. وفي الختام لابد من إثارة التساؤل الجوهري: ما هي المعايير والضمانات التي ستطرح في المبادرة لكي تضمن مشاركة واسعة في الملتقى الوطني وتضمن مشاركة كافة الأطياف السياسية والمناطق بشكل فعال وما هو ضمان إبعاد حفتر ومشروعه؟